توقُّعات بـ «ضغوط متزايدة» على الحريري عشية قمة البيت الأبيض

لبنان: رسائل «شديدة اللهجة» بـ «البريد السريع» من مناهضي المحكمة الدولية إلى لقاء أوباما - ساركوزي

| بيروت - «الراي» |

رغم تنامي المؤشرات التي تؤكد ان اي تطور جديد لم يطرأ على المساعي السعودية - السورية في شأن الأزمة الداخلية اللبنانية، فان القوى السياسية تعاين ما ستحمله عودة رئيس الحكومة سعد الحريري من الرياض امس، بعد غياب عن البلاد ناهز عشرة ايام، على مستوى بعض الملامح التوضيحية لمآل هذه المساعي.

وقالت اوساط متابعة للوضع الداخلي لـ «الراي» ان الاسبوع المقبل لا بد ان يحمل جديداً معيناً يخرق صورة الغموض الثقيل الذي يكتنف المشهد اللبناني وخصوصاً ان جوانب هذا الغموض لم تعد تقتصر على الوساطة السعودية - السورية في ظل النقاهة التي يمضيها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز وانما تتمدد اكثر الى مصير القرار الاتهامي للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان الذي بدا لافتاً ان «جبهة» التسريبات والتكهنات او التوقعات المتصلة به اصيبت هي الاخرى بشلل شبه شامل.

وعلى صعوبة سوْق اي تكهنات خاصة بمسار المحكمة والقرار الاتهامي، لم تستبعد هذه الاوساط ان تعود موجة الكلام عن تسوية وشيكة قبل صدور القرار الى الواجهة في الايام القليلة المقبلة، نظراً الى اعتبار أساسي هو ان القوى المناهضة للمحكمة تنظر بعين القلق والاهتمام الى اللقاء الذي سيجمع في العاشر من يناير الجاري الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ونظيره الاميركي باراك اوباما في البيت الابيض وسيكون الوضع اللبناني في مقدم المواضيع التي ستتناولها محادثاتهما.

وتشير الاوساط الى انه قد يكون لهذا اللقاء اثر مهم في تحريك الضغوط المختلفة التي يمارسها الافرقاء الاقليميون والداخليون لحمل الرئيس الحريري على استعجال بتّ موقفه من التسوية التي يريدها هؤلاء قبل صدور القرار الاتهامي لا بعد صدوره، وان هذه الضغوط ستكون مرشحة للتعاظم بقصد توجيه رسالة الى الجانبين الفرنسي والاميركي مفادها ان عدم حصول تسوية من شأنه ان يعرّض لبنان لاحتمالات مختلفة سلبية في حال مضى الجانبان في تجاهل هذه الضغوط.

وفي ضوء ذلك تعتقد الاوساط المراقبة ان الكباش الدولي والاقليمي حول المحكمة قد يكون مرشحاً لتصعيد وشيك، اذ ان واشنطن وباريس ومعهما الامم المتحدة لن يكونوا في وارد التسليم لضغوط تمارسها سورية وايران من خلف « حزب الله» بقصد حمل الحريري على التنازل او تقديم اي موقف من شأنه اضعاف المحكمة قبل صدور القرار الاتهامي. كما ان المحور المناهض للمحكمة لا يرى امامه فرصة اخرى افضل للضغط على مؤيدي المحكمة من اللحظة الحالية، لان صدور القرار سيجعله يواجه هو الاخر استحقاقاً شديد الخطورة من زاويتين: الاولى مضمون القرار الذي يُحتمل ان يوجه اتهامات الى افراد من «حزب الله» باغتيال الرئيس رفيق الحريري، والثانية انكشاف حقيقة ما يخطط له هذا المحور من خيارات بعد صدور القرار.

وفي ضوء ذلك، تقول الاوساط انه بات من الصعوبة بمكان توقُّع اي تغيير او تراجع في حدة الازمة الداخلية التي دخلت في سباق مع هذا الصراع الخارجي الاتهامي. اذ ان افضل ما تصل اليه الطموحات في هذه الحال هو ان تنحصر المضاعفات والتداعيات في اطار الازمة السياسية ولا تتطور الى اي تفجير او انفجار امني داخلي في ضوء العد العكسي المبدئي لصدور القرار الاتهامي في اي لحظة ممكنة. وتبعاً لذلك، فان كل الكلام عن امكان كسر الجمود الحكومي ومعاودة جلسات مجلس الوزراء لا يعدو كونه ملئا للفراغ السياسي الراهن الذي يترجم حقيقة تفلُّت زمام اي مبادرة سياسية من ايدي الافرقاء المحليين. وما كلام قوى 8 مارس عن سيناريوات لتغيير الحكومة سوى اشارة واضحة الى ان الحكومة الحالية دخلت مرحلة الشلل والعجز التام تحت وطأة الازمة، وان هذا الشلل سيكون على الاقل المؤشر الاساسي لأزمة سياسية كبرى ستشهد تفاعلات اضافية تباعاً وخصوصا اذا حصل ما يتوقعه معظم القوى السياسية وهو الاخفاق في التوصل الى اي تسوية قبل صدور القرار.

لبناني في مقهى «قهوة القزاز» في بيروت قبل اقفالها نهائياً (ا ف ب)

وعشية قمة اوباما - ساركوزي، استوقف الدوائر المراقبة 3 تطورات هي:

● تمسك باريس بلسان وزيرة الخارجية الفرنسية ميشيل أليو - ماري بأن المحكمة الخاصة بلبنان يجب أن تواصل عملها وأن أحداً لا يمكنه أن يلغيها أو يوقف عملها وأن أي توافق لا يمكن أن يكون على حساب القرار الاتهامي.

● التقارير عن ان قرار الرئيس الأميركي تعيين سفير جديد لبلاده في دمشق أتى بتشجيع فرنسي مباشر علّ تعزيز قنوات التواصل المباشر بين واشنطن ودمشق يحقق خرقا إيجابيا في جدار ملف التأزم اللبناني، علماً ان موقع «ناو ليبانون» نقل عن مصادر مطلعة أنّ «دمشق طلبت من باريس العمل على تفعيل تواصلها مع واشنطن والدفع قدما باتجاه إعادة إحياء مسار المفاوضات السورية - الإسرائيلية غير المباشرة، في سبيل تعزيز فرص الاستقرار في المنطقة».

● ان ساركوزي سيستكمل اللقاءات التي بدأها العام الماضي مع شخصيات لبنانية باستقباله قبل نهاية الشهر الجاري الرئيس أمين الجميل ورئيس الهيئة التنفيذية لحزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع.

وفي موازاة ترقُّب نتيجة الحراك الاقليمي والدولي، بدا ان «لعبة عض الأصابع» بلغت مراحل متقدّمة وهو ما أمكن رصده من خلال الوقائع الآتية:

● ما نُقل عن الرئيس سعد الحريري من انه لم يعد بمقدوره ان يقدم تنازلات جديدة اكثر مما قدمه، وان «على الطرف الاخر ان يقدم التنازلات المطلوبة منه لانجاز التسوية المطلوبة، وانه يريد من اطراف المعارضة تسهيل انطلاقة عمل الحكومة في كل المجالات السياسية والادارية والمالية، ومعالجة بعض الاشكالات المتعلقة بملفات شهود الزور العالقة بين لبنان وسورية، قبل ان يقدم على الخطوات المنتظرة منه لانجاز التسوية قبل صدور القرار الاتهامي المرتقب، والا فانه يصبح من الصعب عليه السير في الحل.

● وصْف مصادر لبنانية رفيعة ما يُنشر في بعض وسائل الإعلام عما يتوجب على الرئيس الحريري أو سواه فعله بموجب التسوية في خانة «البروباغندا»، جازمة بأن الاتفاق المنشود «لن يكون على حساب أي من الأفرقاء اللبنانيين الوازنين في المعادلة السياسية كما لن يكون على حساب العدالة»، ومشيرةً إلى أنّ «التفاؤل موجود من منطلق الحرص العربي والغربي على وحدة لبنان وعدم زعزعة الاستقرار فيه».

● اعلان وزير «حزب الله» (للزراعة) حسين الحاج حسن «أن جلسات الحكومة ستبقى معلقة حتى يُقرّر فريق 14 مارس وقف تعطيل البلد من أجل ملف شهود الزور، وحتى التوصل الى حل سياسي، لان من صنع الشهود ومن يحميهم الآن هو نفسه من عطّل البلد ماضياً وحاضراً»، مبدياً اعتقاده أنه «كي يحل الملف في مجلس الوزراء هناك ثلاثة احتمالات، إما انه لا وجود لشهود الزور، وهذا أصبح من الماضي، ويبقى خياران، إما احالتهم على المجلس العدلي اولاً، ونحن لا نطلب من مجلس الوزراء الا بت الملف، ولو خسرنا بالتصويت، وحينها سنعلم أن «شهود الزور اهم من البلد».

● كلام مسؤول العلاقات الدولية في «حزب الله» عمار الموسوي عن ان «الفريق الاخر طرح مقايضة تقضي بإحالة ملف شهود الزور على المجلس العدلي اذا تم التغاضي عن 11 مليار دولار وقطع الحساب وهو ما لم يرض به «حزب الله»، مشيراً الى ان «الفريق الاخر لا يهدف للحقيقة اوالعدالة وانما لتحقيق مكاسب خاصة».

ولفت الى ان «المسعى السوري - السعودي هو بمثابة درهم وقاية في المرحلة الحالية لأن البعض في لبنان يعتمد مبدأ تفجير القنبلة اي «القرار الظني» ولملمة الاشلاء فيما بعد»، موضحاً ان «الوضع الصحي للملك السعودي اثر على سرعة سير المسعى ولكن الامور يتم انضاجها على نار هادئة لأنه يسير في منطقة فضاءها معكر بالتدخلات الاميركية لأخذ الامور في مسار اخر».

في هذه الأثناء، قال السفير الايراني في بيروت غضنفر ركن آبادي بعد زيارته الرئيس السابق للجمهورية اميل لحود تعليقاً على المسعى السوري - السعودي والجمود على الساحة اللبنانية وهل يتوقّع نتائج ملموسة في الوقت القريب: «اللبنانيون أنفسهم يتخذون القرار بهذا الموضوع، وكما أعلنت سابقا ايضا ان الامور تسير باتجاه إيجابي».

وفي سياق متصل، شدد سفير روسيا الجديد لدى لبنان الكسندر زاسيبكين بعد لقائه الرئيس السابق للحكومة نجيب ميقاتي على «حرص روسيا على سيادة لبنان ووحدته وتأييدها تثبيت الاستقرار وعدم السماح بحصول أي تقلبات في الأجواء الداخلية اللبنانية».

وبرز موقف لوزير الدولة وائل أبو فاعور (من كتلة النائب وليد جنبلاط) انتقد فيه تحوُّل بعض السياسيين إلى «عرّافين يطلقون التكهنات»، معتبراً أن «التصعيد من أي جهة أتى ليس مبرراً، وهو لا يخدم أجواء التسوية»، وقال: «إذا كان المطلوب من الرئيس سعد الحريري أن يُقدم على موقف، أعتقد أنه موقف شجاع، فيجب مساعدته وليس وضعه تحت الضغط والتهويل السياسي والإعلامي، فسعد الحريري يجب أن يُعان لا أن يُدان». وإذ شدد على «أن «حزب الله يعلم في قرارة نفسه أن الحريري لا يلعب لعبة تمرير الوقت»، أكد «أن رئيس الحكومة يريد أن يحصن أي تسوية، كي تكون مقنعة لجمهوره في الدرجة الأولى، ولكل اللبنانيين في الدرجة الثانية»، لافتاً إلى أنه «لا يجوز أن يعيش البلد رهينة الشهود الزور».

قناة «المستقبل» كشفت البند الأوّل «المجهَض» من التسوية

| بيروت - «الراي» |

نقلت قناة «المستقبل» عن مصادر مطلعة أن طلب وزير العدل اللبناني ابراهيم نجار حول قبل نحو ثلاثة اسابيع من نظيره السوري احالة ملف مذكرات التوقيف التي كانت قد صدرت عن القضاء السوري بحق مسؤولين لبنانيين على قاضي التحقيق الاول في بيروت - وهو ما لم يلق جواباً من الجانب السوري حتى الآن - هي أحد البنود التي كان اتُّفق عليها كمدخل للتسوية في لبنان، والتي كانت تفترض أن تستكمل بموافقة قوى الثامن من مارس على إحالة ملف شهود الزور على القضاء العادي «الا ان المعارضة لم تعمل على تنفيذ هذه التسوية».

«من الأفضل أن يصوم عن التصريحات السخيفة التي يبدو أنه أدمنها»

القاهرة: تصريحات عون حول كنيسة القديسين تعكس حقدا دفينا لديه ضد مصر

| القاهرة ـ من محمد عبدالحكيم |

انتقدت وزارة الخارجية المصرية امس، تصريحات النائب اللبناني العماد ميشال عون، رئيس «التيار الوطني الحر» التي تناولت أحداث تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية.

وكان عون قال في تعليقه على حادث الإسكندرية إن مصر «التي تسمي نفسها دولة اعتدال... يبدو أن اعتدالها مع إسرائيل فقط وليس مع بقية مكونات المجتمع المصري».

وقال الناطق الرسمي باسم الخارجية المصرية السفير حسام زكي، إن «التعليقات التي أدلى بها رئيس حزب التيار الوطني في لبنان ميشال عون في شأن حادث التفجير الإرهابي الذي تعرضت له كنيسة القديسين في الإسكندرية، بعيدة عن اللياقة وتعكس حقداً دفيناً لديه ضد مصر».

مضيفا: «السيد عون عودنا على تصريحات تعكس دائماً قراءات سياسية خاطئة وقاصرة... وها هو يدلي بتعليق جديد يكرس عدم فهمه مطلقاً للواقع المصري، ويعكس إضافة الى ذلك انعدام الحس الاجتماعي لديه».

وقال: «أعتقد أن من السذاجة والاستخفاف بمكان أن يعتقد أي قارئ سياسة مبتدئ مقارنة كالتي أجراها عون، في مخيلته هو وحده، بين تعامل الدولة المصرية مع إسرائيل وتعاملها مع الأقباط المصريين، ولولا جسامة الموقف وفداحة الخسارة والألم اللتان نستشعرهما جميعاً كمصريين، لكان مثل هذا الهذيان يستحق الضحك بدلاً من الغضب».

وتابع زكي: «من الأفضل أن يصوم السيد عون عن التصريحات السخيفة التي يبدو أنه أدمنها، خصوصا ضد مصر، وأن يلتفت الى شؤونه وأتباعه الذين يسقطون منه يوماً بعد يوم من جراء مواقفه المتضاربة وتحالفاته المريبة». وأكد أنه «وفي كل الأحوال، فإن مصر تلقت عزاءً كافياً ووافياً من كبار رجالات السياسة في لبنان، وفي مقدمهم فخامة الرئيس ميشال سليمان وممثلو الطائفة المارونية الكريمة التي ينتمي إليها عون».

أعلنت تعزيز تعاونها العسكري والأمني مع سلطنة عُمان

طهران: ثقتنا بتركيا جعلتنا نقبل بإيداع اليورانيوم الإيراني المخصب أمانة لديها

| طهران – من أحمد أمين |

قال السفير الايراني في انقرة بهمن حسين بور «ان وجود الثقه بين إيران وتركيا جعل طهران تقبل بايداع يورانيومها المخصب أمانة لدى انقرة»، مضيفا خلال اجتماع مع عدد من نواب المجلس الوطني التركي في انقره «ان مفاوضات ايران مع مجموعة (5+1) ستجري في الاسبوع الاخير من يناير الجاري في مدينة اسطنبول.

على صعيد آخر، اعلنت طهران تعزيز تعاونها العسكري والامني مع سلطنة عمان. وقال قائد المنطقة البحرية الأولى للجيش الايراني الاميرال فريبرز قادر بناه «ان اجراء المناورات المشتركة للانقاذ والاغاثة البحرية بين ايران وعمان وتبادل الوفود بين البلدين، يمثل أرضية جيدة لتنمية العلاقات الثنائية».

الإيراني يعقوب علي جعفري متدليا من حبل المشنقة (خاص - «الراي»)

وشدد قادر بناه على «ان دول المنطقة قادرة بما تمتلكه من قوات وقدرات بحرية،على ضمان أمن مياه الخليج الفارسي وبحر عمان والبحر العربي وشمال المحيط الهندي، وهي ليست بحاجة مطلقا الى حضور القوات الاجنبية تحت ذرائع ارساء الأمن والحرص على دول المنطقة»، لافتا الى «ان حضور البحرية الايرانية والعمانية في منطقتي مهامهما في بحر عمان والخليج الفارسي واشرافهما على مضيق هرمز الاستراتيجي والمهم، سيستمر»، مؤكدا «ان تنفيذ المناورات المشتركة للانقاذ والاغاثة البحرية واستمرار الزيارات المتبادلة بين وفود البلدين تمثل أرضية جيدة لتنمية العلاقات الثنائية».

واضاف «ان حضور القوات البحرية الايرانية والعمانية في منطقتي مهامهما في بحر عمان والخليج الفارسي واشرافهما على مضيق هرمز الاستراتيجي والمهم، سيستمر»، مؤكدا «ان تنفيذ المناورات المشتركة للانقاذ والاغاثة البحرية واستمرار الزيارات المتبادلة بين وفود البلدين تمثل أرضية جيدة لتنمية العلاقات الثنائية».

وشدد قادر بناه على «ان دول المنطقة قادرة بما تمتلكه من قوات وقدرات بحرية،على ضمان أمن

من ناحية اخرى، نفذت الاجهزة القضائية عقوبة الاعدام شنقا امام الملأ بالمواطن الشاب يعقوب علي جعفري الذي هز الفيلم الذي نشر على الانترنت وصور كيفية ارتكابه في 28 اكتوبر الماضي، جريمة قتل المواطن الشاب محمد رضا يزدان في ساحة كاج في طهران، الرأي العام المحلي.

وكان جعفري ارتكب جريمة قتل يزدان لكون الاخير خطف منه عشيقته (سعيدة - الف)، وصور الفيلم الذي نشر على شبكة الانترنت الجاني وهو ممسكا بسكين ويقوم بين الفينة والاخرى بركل رأس الضحية الذي كان مضرجا بدمه جراء طعنات تلقاها في صدره وبطنه لكنه كان مازال على قيد الحياة، كما رفض جعفري الاستجابة الى توسلات الضحية بان يسمح للناس الذين تجمعوا قرب موقع الجريمة، ان ينقلوه الى المستشفى لتلقي العلاج، وكان يهدد بطعن اي شخص يحاول الاقتراب من الضحية لاجل مساعدته، كما صور الفيلم اثنين من رجال الشرطة وقد اكتفيا بالتفرج على مايحصل من دون ان يحركا ساكنا مقابل الجاني، ولفظ الضحية انفاسه فور ايصاله الى مستشفى قريب بسيارة اسعاف حكومية.

الحريري يسرّع الخطوات لاستصدار مراسم تطبيقية لقانون التنقيب

احتدام «صراع النفط والغاز» بين لبنان وإسرائيل

| بيروت - «الراي» |

بدأ «صراع النفط والغاز» يحتدم بين لبنان واسرائيل بعدما تلقت بيروت تقارير عن عن قيام تل ابيب بالتعاقد مع عدد من الشركات الخاصة للتنقيب عن النفط والغاز في البحر الأبيض المتوسط، والتي يقع بعض آبارها المكتشفة ضمن الأحواض البحرية المشتركة بين لبنان وشمال فلسطين.

وفيما برزت معلومات عن ان رئيس الحكومة سعد الحريري سيترأس مطلع الاسبوع المقبل اجتماعاً للجنة النفط للبحث في وضع المراسيم التطبيقية لقانون النفط لتسهيل التنقيب عنه، أكدت الخارجية اللبنانية حق لبنان المطلق في الاستفادة من كل الثروات الموجودة على أرضه وفي جرفه القاري، مشددة على ضرورة قيام الأمم المتحدة عبر قوة «اليونيفيل» العاملة في الجنوب بترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، ومطالبة المنظمة الدولية في رسالة وجّهها الوزير علي الشامي الى بان كي - مون بضرورة حماية الحدود البحرية للبنان وعدم السماح بالتعدي عليها.

وما عزّز «استنفار» بيروت لحماية «حقوقه النفطية»، اعلان اسرائيل في 29 ديسمبر الماضي أن نتائج التنقيب عن الغاز في حقل (لفيتان) الواقع شمال غرب حيفا في منطقة محاذية للحدود البحرية اللبنانية أظهرت أن الحقل يحوي 16 ترليون قدم مكعبة من الغاز أي ما يساوي 453 مليار متر مكعب وهو رقم أكبر بحوالي 80 في المئة من رقم الغاز المكتشف في حقل «تمار» الذي يقع على مسافة 47 كيلومترا منه نحو الجنوب الشرقي.

وقد أعلنت شركة «نوبل انرجي» الشريكة في التنقيب عن الغاز والنفط في حقل «لفيتان» عن هذه النتائج التي توصلت اليها فحوصها الميدانية، مشيرة الى أن مخزون هذا الحقل يجعله الاكتشاف الأهم في مجال الطاقة في العالم خلال الأعوام العشرة الأخيرة.

وكان مصدر ديبلوماسي رفيع في الخارجية اللبنانية اعلن «ان لبنان اودع الامم المتحدة الخرائط التي تبين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة او المحصورة الواقعة بين لبنان جنوباً واسرائيل شمالا والمعترف بها دوليا والتي تم تكريسها بالاتفاقية البحرية لقانون البحار عام 1982».

من جهته، اوضح مصدر لبناني «ان حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة تبدأ من الناقورة الى خط النتوءات وبعمق 200 ميل في البحر صعوداً وفقاً لاتفاقية الهدنة 1949» مؤكداً «ان على اسرائيل احترام هذه الحدود على أساس القواعد العرفية السابقة غير المدوّنة، علما انه تم تكريس تلك القواعد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المعروفة باسم(مونتيغوباي» التي لم توقّع عليها اسرائيل فيما لبنان وقّع عليها في العام 1994».

اضاف المصدر: «إن المنطقة الاقتصادية الخالصة حُددت وفق إحداثيات المعاهد البحرية الدولية وفقاً لقانون البحار، وبحسب قانون البحار فإن المنطقة هذه هي منطقة بحرية تمارس عليها الدولة المعنية حقوقاً خاصة في الاستغلال واستخدام مواردها البحرية».

ومعلوم ان وزير الخارجية اللبناني علي الشامي وجّه رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في شأن الحدود الجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة للبنان، شارحاً حيثيات المطالب اللبنانية إثر قيام إسرائيل بالتفرّد بترسيم حدودها ودعوة شركات لاستثمار الثروة النفطية المشتركة مع لبنان.

وأفادت الرسالة ان وزارة الخارجيّة والمغتربين قامت بتاريخ 9 يوليو 2010 بإيداع الأمانة العامة للأمم المتحدة تقرير اللجنة حول الحدود البحريّة الجنوبيّة للمنطقة الاقتصاديّة اللبنانيّة الخالصة، كما أودعت الوزارة بتاريخ 11اكتوبر 2010 الأمانة العامة للمنظمة الدولية الخريطتين العائدتين للجزء الجنوبي من الحدود البحريّة الغربيّة للمنطقة الاقتصاديّة اللبنانيّة الخالصة.

كما اكد الشامي في الرسالة حق بيروت «في استغلال كامل الثروة النفطية التي تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة للبنان استناداً الى حقوقه المشروعة التي تقرها القواعد والاعراف الدولية»، معتبراً «ان اي استغلال من اسرائيل لهذه الثروة يعد انتهاكاً صارخاً لهذه القوانين والأعراف واعتداءً على السيادة اللبنانية».

وتمنى على بان «بذل كل جهد ممكن لحمل اسرائيل على عدم استغلال ثروات لبنان البحرية والنفطية التي تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة له، والمحددة استناداً للخرائط والإحداثيات التي كانت وزارة الخارجية والمغتربين قد أودعتها الأمانة العامة للأمم المتحدة».

وعلى خط متصل، وفيما تعتبر بيروت ان مهمة قوة «اليونيفيل» العاملة في الجنوب تكمن بحسب منطوق القرار 1701 في مساعدة لبنان على بسط سيادته على كامل حدوده ومنها البحرية، فان ملف الترسيم البحري بين لبنان والدولة العبرية يبقى عالقاً وسط تأكيد المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة مارتين نيزيركي «ان صلاحيات اليونيفيل لا تتضمن ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل».

واذ أشار نيزيركي إلى أن مكتب الأمين العام «لم يتلق حتى الآن بشكل رسمي» الكتاب الذي أرسله وزير الخارجية اللبناني يوم الثلاثاء الى بان وطالبه فيه بضرورة حماية الحدود البحرية للبنان وعدم السماح بالتعدي عليها، اكد «ان الأمم المتحدة يمكن لها أن تتدخل لو طلب طرفا أي نزاع القيام بذلك». وقال: «بشكل عام، اذا قام جانبان في أي خلاف، سواء بشأن حدود أو أي قضية أخرى، بطلب مساعدة الأمم المتحدة لتسوية الخلافات، فهذا أمر يمكن النظر فيه. ولكن لا بد أن يقوم الطرفان، او اكثر بطلب المساعدة. وهذا الوضع غير قائم حتى الآن».

ويذكر ان موضوع النفط الطبيعي كان أول بند في بيان لكتلة التحرير والتنمية بعد اجتماعها اول من امس برئاسة رئيس البرلمان نبيه بري، اذ رأت أن «عدم وضع قانون النفط الذي أصدره مجلس النواب موضع التطبيق، إنما يذكر بالسياسات الحكومية التي أدت إلى استمرار هدر مياه الليطاني وتأجيل تنفيذ هذا المشروع طوال نصف قرن»، مشددة على «أن استثمار لبنان لحقوقه في مخزوني النفط والغاز والمبادرة إلى ترسيم حدوده البحرية، يمثلان واجباً وطنياً ومهمة اقتصادية ملحّة».

إضراب المحامين التونسيين احتجاجا على قمع تحرك احتجاجي

تونس - ا ف ب - نفذ آلاف المحامين التونسيين، امس، اضرابا واسعا عن العمل في كل المحاكم التونسية، احتجاجا على قمع تظاهرة لهم في 31 ديسمبر تضامنا مع اهالي منطقة سيدي بوزيد التي اصبحت ابرز معاقل الاحتجاجات ضد البطالة والفقر في البلاد.

وقال عميد المحامين التونسيين عبد الرزاق الكيلاني: «لقد استجاب لدعوة الاضراب 95 في المئة من المحامين في مجمل المحاكم». واضاف: «تم ذلك في هدوء ولم يسجل اي حادث في الجهات او في تونس، لقد اظهر المحامون انهم يمكنهم ان يردوا الفعل بحكمة ومسؤولية».

وتابع انه تم تأمين حصص مناوبة لدى المحاكم بالنسبة للقضايا العاجلة لكن الغالبية الساحقة من المحامين الثمانية آلاف في تونس نفذوا الاضراب الذي دعت اليه العمادة.

وفي العاصمة التونسية، تجمع المحامون بلباسهم المميز في بهو قصر العدالة على شارع باب بنات تحت اعين قوات الامن التي انتشرت بكثافة من دون ان تتدخل، حسب ما لاحظت صحافية من «وكالة فرانس برس».